

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهتان إلى رئيس مجلس
الأمن والأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى
الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، يشرفني أن أبلغكم بما يلي:

شهدت دمشق، عاصمة الجمهورية العربية السورية والمدينة التي يسجل لها العالم أنها
أقدم مدينة مأهولة في التاريخ، تفجيرين إرهابيين مدمرين، وذلك صباح هذا اليوم العاشر من
أيار/مايو ٢٠١٢. وقد قضى ما يزيد عن خمسة وخمسين مواطناً سوريا حياتهم وهنالك أكثر
من ثلاثمائة وسبعين جريحاً العديد منهم جراحهم خطيرة، إضافة إلى التدمير الذي حل بمنازل
المواطنين الأبرياء وممتلكاتهم والأبنية الحكومية التي دمرها هذا الانفجار الإجرامي. وكانت
دمشق وحلب ومدن سورية أخرى قد شهدت خلال الأسابيع الماضية تفجيرات إرهابية
ذهب ضحيتها العشرات من الأبرياء.

تؤكد هذه الجرائم المتصاعدة أن سورية تتعرض لهجمة إرهابية تقودها تنظيمات
تتلقى دعماً مالياً وتسليحاً من جهات أعلنت تأييدها لهذه الجرائم الإرهابية والتشجيع على
ارتكابها. كما تقف خلف هذه الأعمال الإرهابية أجهزة إعلامية تحريضية معروفة تدعو
لاقتراف المزيد من هذه الجرائم وتبررها وتقدم لها الدعم الإعلامي.

لقد أكدت سورية منذ بداية الأحداث أن من يرتكبون هذه الأعمال الإرهابية
وأولئك الذين يقفون خلفها ويدعمونها ويقومون بتمويلها لا يريدون الخير والإصلاح
لسورية وشعبها، بل لقد اتضح أنه مع كل خطوة إصلاحية قامت بها الحكومة بما في ذلك
اعتماد دستور جديد للبلاد حرت بموجبه انتخابات نيابية تعكس التعددية السياسية والحزبية
فيها، فإن أعمال الإرهاب والقتل والتدمير كانت تتصاعد بوتيرة كبيرة. وتأتي هذه الأعمال
الإرهابية الأخيرة وما يواكبها من قتل للمدنيين وتدمير للمؤسسات العامة والخاصة



واعتمادات منهجية على قوات حفظ النظام بعد قبول سورية لخطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة كوفي عنان والتزامها بتنفيذ ما نصت عليه. ولم تكن المجموعات الإرهابية المسلحة بانتهاك خطة المبعوث الخاص والتفاهم الأولي الذي تم التوصل إليه، بل أنها اعتدت بتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠١٢، على موكب رئيس بعثة المراقبين ومرافقيه عندما كانوا في طريقهم إلى محافظة درعا لتنفيذ مهامهم. ولم تنكر المجموعات الإرهابية ارتكابها لهذه الجرائم بل أعلن قادتها على مختلف مستوياتهم وولاياتهم أنهم سيستمرون بارتكاب أعمالهم الإرهابية وعزمهم على متابعة انتهاكهم لخطة السيد عنان ويحملون مسؤولية ما يحدث لحكومة الجمهورية العربية السورية بهدف حماية الإرهاب ودعم تلك المجموعات التي تعمل على إفشال مهمة المبعوث الخاص والاستمرار في سفك دماء السوريين الأبرياء.

تأمل حكومة الجمهورية العربية السورية من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في محاربة الإرهاب الذي تتعرض له والتصدي لتلك الدول التي تشجع وتحرض على الإرهاب. وقد برهنت سفينة "لطف الله ٢" التي أوقفها الجيش اللبناني على قيام ليبيا وتركيا بالتعاون مع دول أخرى بإرسال أسلحة فتاكة إلى المجموعات الإرهابية لممارسة القتل والدمار.

لقد أصدر مجلس الأمن قبل أسبوع برئاسة السيد رئيس جمهورية أذربيجان بياناً رئاسياً شاملاً حول مكافحة الإرهاب وضرورة حشد المجتمع الدولي من أجل مقاومته ومحاربه والتصدي له. وكي لا تبقى قرارات المجلس وبياناته حبراً على ورق فإن سورية تؤكد على أهمية قيام المجلس باتخاذ إجراءات ضد الدول والأطراف وأجهزة الإعلام التي تُمارس الإرهاب وتشجع على ارتكابه. كما تؤكد سورية على تعاونها التام مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سورية لكشف الأطراف التي تمارس الإرهاب والعنف وتسعى بكل السبل لإفشال خطة المبعوث الدولي عنان.

وعلى الرغم من عدم التزام المجموعات المسلحة والتنظيمات والدول التي تدعمها بخطة السيد عنان وقيامها بعشرات الانتهاكات للخطة في كل يوم بما في ذلك قتل ما يزيد عن /٣٠٠/ عنصر من قوات الجيش وحفظ النظام خلال الفترة منذ بدء وقف إطلاق النار بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وحتى هذا اليوم، الأمر الذي يدل على عدم مصداقية تلك الأطراف بتنفيذ خطة السيد عنان وقراري مجلس الأمن والتفاهم الأولي الذي تم التوصل إليه بين الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية، فإن سورية ستستمر بتقديم كل الدعم لبعثة المراقبين وتمكينها من تحقيق مهمتها بنجاح.

وأخيراً، تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية أنها، وعلى الرغم من كل هذه الجرائم الإرهابية المدمرة، فإنها ستمضي قدماً في مكافحة الإرهاب والدفاع عن شعبها وسيادتها والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها.

أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة على وجه الاستعجال باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم
